

- ٢٤ -

ولقد اعتبر أرسطو هذا القياس ظنيا (٥) ونقطة الضعف في هذا القياس أن العقل لا بد أن يلجأ للافتراض لكي يوجد وجه شبه بين المقيس عليه والمقيس . بالإضافة إلى ذلك فإن ما أراه أنا وجه شبه كاف لنقل الحكم من جزئى إلى آخر ، قد لا يراه غيرى كذلك ، مما سيترتب عليه - لامحالة - أن يكون لدينا من أوجه الشبه بقدر ما لدينا من العقول ، وهنا تتعدد الأحكام بحيث يتحول القياس التمثيلى فى النهاية إلى وسيلة للاستدلال غير محسوبة النتائج .

هذا ويبدو أن علماء الأصول - سواء الفقه أو الكلام - قد فطنوا إلى ما فى هذا القياس من الظن فأنشأوا أقيسة أخرى خاصة بهم أهمها ما أطلق عليه « قياس الغائب على الشاهد » ويسمى أحيانا القياس الأصولى حيث انتقل إلى علماء اللغة وعرف عندهم بقياس العلة أو الإخالة أو الظن أو المناسبة وقد استخدموه ليعمل جنبا إلى جنب مع القياس التمثيلى الأرسطى الذى سموه بقياس الشبه (٦) .

ويمتاز هذا القياس على قياس التمثيل الأرسطى (قياس الشبه) بأن الفرع يُحمل على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل ، ومثال ذلك من اللغة حمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب بعلة اعتوار المعانى على الفعل كما هى بالنسبة للاسم ، فوجب إعراب الفعل كما وجب إعراب الاسم (٧) ، بالرغم من أن إعراب المضارع يرجع فى حقيقة الأمر إلى الاستقراء لا القياس ، وأنه ليس فى حاجة إلى نقل الحكم .

ومع ذلك فقد وجه القدماء نقدهم لهذا القياس ، فهو فى نظر ابن سينا « ضعيف »

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) انظر السيوطى : الاقتراح ١٤٤ - ١٤٥ .

(٧) السابق ١٤٤ .